

دور حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية

أ. ونام ملاح

أستاذ مساعد

جامعة العربي التبسي تبسة

Wieme.makram@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات من أجل تعزيز الثقة في المعلومة التي تصدرها المؤسسة بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص المعلومة المحاسبية، فالحوكمة يتضح أن لها وجه آخر وهو منظورها المحاسبي الذي أكدت عليه من خلال مبادئها سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فتحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية يؤدي مباشرة إلى الحكم أن نظام الحوكمة ككل جيد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، المعلومة، المعلومة المحاسبية، الثقة.

Résumé:

Ce document vise à mettre en évidence le rôle de la gouvernance d'entreprise dans le but de renforcer la confiance dans l'information délivrée par l'institution en général. Et en particulier les informations comptables, puisque la gouvernance est clair qu'elle a un autre point de vue de la comptabilité, qui a confirmé par des principes, que ce soit directement ou indirectement

Ainsi la réalisation de la confiance dans l'information comptable mène directement à la conclusion qu'un système de gouvernance est bon dans son ensemble.

Les mots clé: gouvernance d'entreprise, l'information, l'information comptable, confiance

مقدمة:

تعتبر حوكمة الشركات من أهم الممارسات التي تسعى كل الاقتصاديات لإرسائها، وخاصة بعد الأضرار التي سببتها الأزمات المالية التي كانت نتاجا عن الفساد المالي والإداري، ولأن حوكمة الشركات تعتبر العلاج الوحيد للفساد والمنفذ الوحيد لتطور الاستثمارات، فإن إرساء قواعدها صار مسعى كل الاقتصاديات العالمية.

كما أن المحاسبة تعتبر جوهر النشاط الاقتصادي داخل كل مؤسسة، لأنها تمثل المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، لأنها تفيد مستخدم المعلومات المحاسبية، وأيا كان انتماءه إلى أي من تلك الفئات أصحاب المصالح في المؤسسة، فانه في حاجة إلى معلومات تتسم بدرجة عالية من الجودة حتى يمكنه اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب.

ومن هنا برزت الحاجة إلى تحديد العناصر التي تحقق الثقة في النظام وتضمن صحة ودقة المعلومات الناتجة منه، وأيضا هناك حاجة إلى تحديد الشروط التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تحقق الثقة في المعلومة المحاسبية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية؛ قمنا بتقسيم الموضوع كما يلي:

أولا. الإطار العام لحوكمة الشركات.

ثانيا. الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.

ثالثا. دور الحوكمة في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية.

أولا. الإطار العام لحوكمة الشركات:

1. تعريف حوكمة الشركات: لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات، وقد يكون ذلك بسبب تداخله مع العديد من الأمور والمعطيات المتشابكة فيما بينها للشركات، الأمر الذي جعل حوكمة الشركات تؤثر في المجتمع والاقتصاد ككل، وفيما يلي سنوجز بعض التعاريف:

- تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".¹

- وتعرف حوكمة الشركات على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".²

- وقدمت لجنة "Cadbury" تعريفاً للحوكمة على أنها: "عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات التي يتم من خلالها رقابة وإدارة المنشأة".³

- كما جاء تعريف الحوكمة في كتاب "آليات الحوكمة" لـ "أوليفر ويليامسون" على أنها: "الأدوات التي تحقق النظام، من خلال علاقة يهدد فيها نزاع ممكن بتعطيل أو قلب فرص تحقيق أرباح مشتركة".⁴

- كما تعرف على أنها: "مجموعة من القواعد والممارسات والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضمان قيام الإدارة باستخدام أصول الشركة المادية والمعنوية بأمانة لمصلحة المساهمين، أو تمكين المساهمين وغيرهم من ذوي المصالح بالشركة من ممارسة حقوقهم، وحماية مصالحهم".⁵

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

✓ أن حوكمة الشركات هي عبارة عن نظام يحفظ العلاقات بين الأطراف المختلفة في الشركات وتضبط الممارسات بينهم:

✓ مجموعة القوانين والقواعد التي تحدد أو تحكم علاقات الشركة:

✓ ضمان الشفافية بين إدارة المؤسسة من جهة والمساهمين وأصحاب المصالح من جهة أخرى:

✓ نظام للرقابة وتفادي المخاطر:

✓ أن حوكمة الشركات هي وسيلة لتحقيق أهداف أساسية لكل الأطراف أصحاب المصالح في الشركة بشكل متساوي وعادل.

✓ أن حوكمة الشركات تسعى لإرساء الشفافية والإفصاح لغرض تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل.

2. خصائص حوكمة الشركات: للحصول على حوكمة جيدة للشركات يجب توافر مجموعة من الخصائص التي تمثل سمات الحوكمة، وتتمثل فيما يلي:⁶

- أ. الانضباط: اتباع السلوك الأخلاقي المناسب.
- ب. الشفافية: تقديم هوية حقيقية لكل ما يحدث.
- ج. الاستقلالية: لا تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.
- د. المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- هـ. العدالة: احترام حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.
- و. المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جيد.
- ز. المساءلة: تقدير أعمال مجلس الإدارة التنفيذية.

3. مبادئ حوكمة الشركات: إن الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات، جعل من المنظمات العالمية تحرص على وضع مبادئ لها، حيث أنه تم تطوير مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات وتم الموافقة عليها سنة 1999، حيث أصبحت تشكل الأساس لمبادرات حوكمة الشركات عبر مختلف دول المنظمة وغيرها.⁷ وفيما يلي عرض لهذه المعايير:⁸

1.3. توافر إطار فعال للحوكمة: تكمن أهمية وجود إطار فعال لحوكمة الشركات في تشجيع رفع مستوى الشفافية والكفاءة وتحديد المسؤوليات بوضوح عن الإشراف والرقابة، وإلزام الجميع بتطبيق القانون، ويتم ذلك من خلال تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء، سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو الكلي، بالإضافة إلى تحقيق النزاهة والكفاءة في الأسواق.⁹

2.3. حقوق المساهمين: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، من تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على حصص من أرباح الشركة، كما أنه يحق للمساهمين المشاركة والاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالشركة.

3.3. المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

4.3. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسمها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5.3. الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.

6.3. مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من طرف الشركة والمساهمين.

4. ركائز حوكمة الشركات: من أجل أي يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه لابد من توافر مجموعة من الركائز التي تساهم في تعزيز لهذا النظام في الشركات عموما، حيث تركز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية هي:¹⁰

1.4. الركيزة الأولى: تتعلق بالالتزام والقيم الأخلاقية داخل الشركة، من نزاهة أمانة، مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية، وذلك للحفاظ على السمعة الاقتصادية لها

2.4. الركيزة الثانية: وتتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، اللجان التابعة له كلجنة التدقيق، الإدارة العليا، إدارة التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي؛

3.4. الركيزة الثالثة: وتتعلق بإدارة المخاطر لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي.

ثانيا. الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات:

من خلال الاطلاع على مبادئ حوكمة الشركات يتضح جليا أن للحوكمة أبعادا محاسبية تظهر من خلال جملة من المتطلبات المحاسبية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، كما أنه في عملية تقييم التزام الشركات بمعايير الحوكمة يكون بدرجة كبيرة من خلال مدى التزامها بتطبيق الشفافية والإفصاح المحاسبي.

1. البعد المحاسبي لحوكمة الشركات في مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

إن المطلع على مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يلاحظ أن مبدأ الإفصاح والشفافية يمثل المبدأ الرابط بين باقي مبادئ الحوكمة الأخرى، وذلك في سبيل تحقيق

ممارسات فعالة لحوكمة الشركات، وبالتالي فإن هناك علاقة تكامل بين مبدأ الإفصاح والشفافية ومبادئ حوكمة الشركات الأخرى، سواء كانت هذه العلاقة بصورة مباشرة، حيث أن التزام الشركات بمبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات لن يتحقق إلا في حالة التزام الشركات بمبدأ الإفصاح والشفافية. أو كانت العلاقة بصورة غير مباشرة حيث أن التزام الشركات بأي المبادئ الفرعية لحوكمة الشركات لن يتحقق إلا في حالة التزام الشركات بمبدأ الإفصاح والشفافية، لذا يمثل هذا المبدأ جوهر مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2. البعد المحاسبي لحوكمة الشركات في الإصدارات الدولية:

يعد قانون ساربنز وأوكسلي من أهم الإصلاحات التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أزمة الكساد الكبير. إن مشروع هذا القانون قدمه السيناتور الديمقراطي بول ساربنز، ورجل الكونجرس الجمهوري منجالت أوكسلي ووقعه الرئيس جورج بوش الثاني في 30 جويلية 2002.¹¹ ويتضمن هذا القانون المبادئ التالية:¹²

✓ تكوين مجلس للإشراف المحاسبي على الشركات: يتم تكوين هذا المجلس ليقوم بالإشراف والرقابة على الشركات المحاسبية، ووضع المعايير، وإجراء عمليات التفتيش على الشركات.

✓ مسؤولية الشركات: يعمل القانون على زيادة القدرة الرقابية لمجالس الإدارات ومسؤولياتها، وتحسين مصداقيتها.

✓ تقديم معلومات مالية معززة للمساهمين: يعمل هذا القانون على تقديم معلومات مالية معززة للمساهمين، والإفصاح عن الصفقات خارج الميزانية، ويقلل من الوقت اللازم للتقرير عن الأوراق المالية، ويطلب وجود خبير مالي بلجنة المراجعة.

✓ تعارض مصالح المحللين: يفوض القانون مفوضية الأوراق المالية وضع قواعد للتأكد من فصل المحللين عن أنشطة البنوك، والإفصاح التام عن أي تعارض في المصالح.

✓ الغش المؤسسي والجنائي في الشركة والمسؤولية والعقوبات: وضع القانون تعريفات جديدة ومحددة للسلوكيات الإجرامية وشدت العقوبات.

✓ استقلالية المراجعين: من خلال حظر شركات المراجعة من تنفيذ أنشطة مراجعة واستشارات معا للشركة الواحدة، ومنح لجنة المراجعة مزيد من السلطات.

يتضح أن قانون ساربنز وأوكسلي أكد على تعزيز الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح عن الأنشطة خارج الميزانية والمعلومات المستقبلية والوحدات ذات الطابع الخاص، ومعلومات عن ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة.

كما بدوره معهد التمويل الدولي على مبدأ المحاسبة والمراجعة، وتناول الإفصاح عن المخاطر والأنشطة خارج الميزانية العمومية. وقد اشتمل تقرير كادبوري، على مجموعة من الممارسات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة في مجال حوكمة الشركات.¹³

3. البعد المحاسبي في تقييم حوكمة الشركات:

قام صندوق النقد والبنك الدوليين بإجراء تقييم لحوكمة الشركات في بعض الدول بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات، وخضعت مصر لهذا التقييم في عامي 2001 و2004، وفيما يتعلق بمبدأ الإفصاح والشفافية، أوصى التقريرين الصادرين بأهمية الإفصاح عن عوامل المخاطرة المختلفة وضرورة تفعيل قنوات نشر المعلومات من خلال التوسع في عمليات الإفصاح الإلكتروني.¹⁴

كما تضمن نموذج شرق آسيا لحوكمة الشركات مبدأ مستقل للإفصاح والشفافية يحتوي على مجموعة من المعايير المستخدمة في تقييم الأبعاد المحاسبية في حوكمة الشركات بمجال هيكل ملكية الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمخاطر وتنبؤات الإدارة والإفصاح الإلكتروني، واقترحت أن يتم تضمين هذه المعلومات في التقارير المالية السنوية أو على شبكة الإنترنت.¹⁵

كما أن نموذج المملكة المتحدة لحوكمة الشركات يولي اهتمام كبير للمحاسبة أين كان الإفصاح أحد المبادئ الأساسية لها، حيث أنه ينص على إلزامية تقديم مجلس الإدارة تقييمًا متوازنًا ومفهومًا عن مركز الشركة، إذ يجب على المجلس توضيح في التقرير السنوي مسؤوليته في إعداد التقارير المالية، كما يجب أن يوضح هذا التقرير مقدرة الشركة على الاستمرار في المدى الطويل وأن يقدم الافتراضات والمؤهلات التي لدى الشركة الدالة على ذلك.¹⁶

كما احتوى نموذج الفلبين لحوكمة الشركات على أوزان ترجيحية لكل بعد من الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات، ويتضمن مبدأ الشفافية مجموعة من المؤشرات المرتبطة بمدى معاملة المستثمرين والمحللين الماليين معاملة عادلة فيما يتعلق بنشر المعلومات (الإفصاح العادل)، ومدى الإفصاح عبر شبكة الإنترنت، ومدى مساهمة التقارير المالية للمستويات العالمية من حيث الشكل والإعداد، ومدى توفر المعلومات في التقارير المالية بشكل يمكن من تقييم الموقف المالي وغير المالي للشركة.¹⁷

أما بنك كريدي ليونيه في فرنسا فيطبق الحوكمة على أساس سبعة أقسام منها، الشفافية التي تحتوي على مؤشرات منها الإفصاح عن الأهداف المالية، نسبة القيمة الاقتصادية المضافة، والإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة.¹⁸

ثالثاً. دور الحوكمة في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية:

1. الشروط الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبي

يعتمد التخطيط الكفء والرقابة الفعالة والشفافية في الشركات على نظام للمعلومات المحاسبية قادر على توفير معلومات شاملة ودقيقة.

وعموماً، يؤدي نظام المعلومات المحاسبي ثلاثة وظائف هامة في أي مؤسسة، وتتمثل تلك الوظائف في الآتي:¹⁹

- تجميع تخزين بيانات عن أنشطة وموارد المؤسسة؛
- تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، والتي تمكن الإدارة من القيام بأنشطة التخطيط والتنفيذ والرقابة؛
- تقديم نظم ملائمة للرقابة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة، ومنها بيانات المؤسسة، حيث تضمن أن البيانات متاحة عند الحاجة إليها كما أنها دقيقة وموثوق فيها.
- ويتطلب بناء الثقة في نظام المعلومات المحاسبي، أن تركز جميع الوظائف السابقة على إجراءات قادرة على توليد الثقة في نواتج كل منها.
- ويلعب نظام المعلومات المحاسبي دوراً هاماً وحيوياً في إضافة قيمة للمنظمة وذلك من خلال:
- تحسين الجودة وتخفيض تكلفة المنتجات والخدمات؛
- تحسين كفاءة عمليات الإنتاج والتشغيل؛
- تحسين عملية اتخاذ القرار؛
- الحصول على قدر أكبر من المعرفة والخبرة وتحسين مستوى المعرفة والخبرة.

يتمثل العائد الاقتصادي من نظام المعلومات في تخفيض تكاليف التشغيل من خلال تحسين العمليات، أو تحسين عملية تخصص الموارد من خلال توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات، ولضمان صحة ودقة المعلومات يتعين أولاً التحقق من سلامة النظام الذي يفرز تلك المعلومات، أي أن جودة المعلومات المحاسبية تتأثر إلى حد كبير بسلامة نظام المعلومات المحاسبي، وخاصة مع زيادة وتنوع المخاطر التي قد تتعرض لها نظم المعلومات في ظل التطور التكنولوجي.

كما يجب أن تتواجد الرقابة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي باعتبارها من الإجراءات الضرورية حتى يكتسب هذا النظام ثقة المستخدمين. وتؤدي الرقابة الداخلية دورها في تعزيز نظام المعلومات المحاسبي بثقة المستخدمين من خلال ما توفره للنظام من قدرة تمنع من وقوع المخاطر أو تحد من وقوعها نسبياً.

وتأكيدا على هذا الجانب، فقد قام كلا من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين "American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)"، والمعهد الكندي للمحاسبين CICA بإصدار ما يسمى بخدمات "إضفاء الثقة" Trust Services.

وتشتمل خدمات إضفاء الثقة على مجموعتين من الخدمات هما:

- خدمة إضفاء الثقة في مواقع الشركات على الانترنت Web Trust: وهي مجموعة من الخدمات التأمينية مصممة خصيصا للنظم التي تعتمد على التجارة الالكترونية.
 - خدمة إضفاء الثقة على الأنظمة الالكترونية Sys Trust: وهي مجموعة من الخدمات التأمينية مصممة خصيصا للنظم التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.
- وقد توصل كلا من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والمعهد الكندي للمحاسبين CICA إلى أن مبادئ ومعايير خدمة إضفاء الثقة، تشمل ما يلي:

- **الأمن Security:** حماية النظام من دخول الأفراد غير المسموح لهم بالتعامل مع النظام، وبذلك يمنع احتمال الاستخدام السيئ لعناصر النظام أو سرقة الموارد أو الاستخدام السيئ للبرامج، أو وصول أفراد غير مسموح لهم الوصول للمعلومات، مما قد يؤدي إلى استخدامها أو تعديلها أو تدميرها أو الكشف عن سريتها.
- **مدى إنتاجية النظام "Availability":** وهي معايير من شأنها التأكيد على أن النظام يستند إلى إجراءات تجعله متاحا فقط للتشغيل، ويستخدم طبقا للمتنفق عليه، يعني انه يمكن للمرخص لهم فقط الدخول للنظام من اجل تشغيله والرقابة عليه وإجراء التعديلات المرخص لها.
- **سلامة التشغيل "Processing Integrity":** ويشير هذا المبدأ إلى اتساق وتكامل مقومات النظام أثناء التشغيل.
- **سرية المعلومات "Confidentiality":** يركز هذا المبدأ على سرية المعلومات (بخلاف المعلومات الشخصية)، ولا يوجد تعريف متفق عليه للمعلومات السرية، حيث تختلف من شركة إلى أخرى، ومن الأمثلة على تلك المعلومات التي تتصف بالسرية ما يلي: تفاصيل الصفقات، الرسومات الهندسية، خطط العمل، المعلومات البنكية الخاصة بالأعمال، المخزون المتاح، قائمة الأسعار، المستندات القانونية، بيانات العملاء... ويمكن الحفاظ على سرية ذلك النوع من المعلومات عند إرسالها عن طريق التشفير، أما في حالة تخزينها فيتم ذلك عن طريق برامج الحماية والرقابة الصارمة في الوصول للمعلومات.
- **الخصوصية "Privacy":** وتتعلق الخصوصية بحقوق والتزامات الأفراد والمؤسسات أثناء تجميع واستخدام والاحتفاظ بالمعلومات الشخصية والإفصاح عنها. حيث يقصد بالمعلومات الشخصية تلك المعلومات التي ترتبط بشخص معين، ويتم استخدامها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد الشخص.

ويتم تصنيف المبادئ ومعايير خدمات إضفاء الثقة طبقاً للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA والمعهد الكندي للمحاسبين CICA إلى أربعة مجالات هي:

- مجال السياسات "Policies": ويتطلب أن تقوم الشركة بتحديد وتوثيق سياساتها المتعلقة بمبدأ معين.
- مجال الاتصالات "Communication": ويستوجب على الشركة أن تقوم بتوصيل سياساتها المحددة غالباً للأفراد الذين لهم الحق في الاطلاع على تلك السياسات.
- مجال الإجراءات "Procedures": ويوجب على الشركة أن تستخدم الإجراءات لتحقيق أهدافها طبقاً لسياساتها المحددة من قبل.
- مجال الرقابة "Monitoring": ويتطلب من الشركة أن تراقب النظام، وتتصرف بما يحافظ على الالتزام بسياساتها المحددة سلفاً.

2. جودة المعلومات المحاسبية: تتناسب جودة المعلومات التي يفرزها نظام المعلومات المحاسبي طردياً مع قدرة النظام على إضافة قيمة للمؤسسة، ولهذا اهتمت العديد من المؤسسات العلمية والمهنية بوضع إطار للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويأتي في مقدمتها مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

وقد توصلت كل منها إلى أن تلك الخصائص تنحصر في:²⁰

• الملائمة (Relevance)

• الاعتمادية (Reliability).

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على خصائص النوعية للمعلومات (الملائمة والموثوقية)، بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، حتى أن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تمثيل القاعدة العامة التي تعتمد عليها خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية.

وطبقاً للإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فإن خاصية الملائمة تعني أن المعلومات تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الحالية أو الماضية أو المستقبلية، أو التأكيد على تصحيح تقييمهم السابق.

وتتأثر خاصية الملائمة بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، مع الأخذ في الاعتبار أن الأهمية النسبية تعد نقطة بداية أكثر من كونها خاصية أساسية من الخصائص النوعية للمعلومات، وعدم الحصول على المعلومات في الوقت المناسب يعني انتفاء خاصية الملائمة.

وطبقا للإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) فإن الملائمة تعني أن المعلومات المحاسبية تكون قادرة على أن تحدث الفرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين في وضع تنبؤات عن مخرجات الأحداث الحالية والماضية والمستقبلية، أو التأكيد على التوقعات أو تصحيحها (FASB, 1980).

وتتكون خاصية الملائمة من ثلاثة عناصر أساسية هي:

- القيمة التنبؤية "Predictive Value": وهي تعني أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية، تمكن المستخدمين في أغلب الأحوال - من الوصول إلى التنبؤات صحيحة بشأن المعلومات المتعلقة بالأحداث الحالية والماضية والمستقبلية.

- قيمة التغذية العكسية "Feedback Value": يكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية- التغذية المرتدة، حيث تمكن مستخدمي المعلومات من التأكيد على التوقعات السابقة أو تصحيحها.

- التوقيت المناسب "Timeliness": وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من أن خاصية الملائمة هي خاصية هامة لا بد أن تتوفر في المعلومات المحاسبية، إلا أن المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها بالنسبة للمستخدم ما لم يكن موثوقا بها.

وطبقا للإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، فإنه تتحقق الثقة في المعلومات المحاسبية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويمكن أن يعتمد عليها مستخدمو المعلومات، وأن تمثل تلك المعلومات بصدق العمليات والأحداث.

وتعتبر القوائم المالية غير محايدة عندما تؤثر (من خلال اختيار وعرض المعلومات)، على عملية اتخاذ القرار أو على التقديرات بهدف تحقيق نتائج محددة مسبقا.

وطبقا للإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) تتكون خاصية الاعتمادية على المعلومات المحاسبية (Reliability) من ثلاثة عناصر أساسية هي:

- التمثيل الصادق للواقع "Representational Faithfulness": وهي تعني أن المعلومات تتطابق مع قياس وتوصيف الموارد الاقتصادية، والالتزامات وكذلك الأحداث والعمليات التي تؤثر على تلك الموارد والالتزامات.

- إمكانية التحقق منها "Verifiable": وهي تعني إمكانية أن المعلومات تمثل بالفعل ما يجب أن تمثله، وأن الأساليب المستخدمة في القياس خالية من الأخطاء والتحيز.

- الحياد "Neutrality": بمعنى أن المعلومات خالية من التحيز بقصد انجاز نتائج محددة مسبقا، أو بقصد الإقناع بنمط معين من التصرفات.

وبصفة عامة يمكن القول إن خاصية الملائمة تتحدد من خلال تحليل نوع مشكلة القرار، والذي في حد ذاته هو نتيجة القرارات الاقتصادية التي تتخذها الشركات والمستثمرين، إلا إن خاصية الثقة تتعلق بكيفية دمج التقديرات في التحليل وذلك في وجود علاقات الوكالة.

وقد أضاف الإطار الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) خصائص ثانوية للمعلومات المحاسبية تتمثل في الآتي:²¹

• **القابلية للمقارنة "Comparability"**: وهي أن المعلومات يتم قياسها والتقارير عنها بذات الأسلوب في الشركات المختلفة وبالتالي تكون قابلة للمقارنة.

• **الاتساق "Consistency"**: وهي تعني أن الشركة تطبق ذات المعالجات المحاسبية للأحداث المتشابهة من فترة لأخرى.

وقد أكد مجلس معايير الدولية (IASB) على أهمية خاصية القابلية للمقارنة عندما أشار إلى أن مستخدمي المعلومات في حاجة إلى إمكانية مقارنة القوائم المالية للشركة بصفة مستمرة لتحديد الاتجاهات في مركزها المالي وأدائها، كما أنهم في حاجة إلى مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة لتقييم المركز المالي والتغيرات في المركز المالي.

الخاتمة:

من خلال دراسة موضوع: " دور حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية" نستخلص النقاط التالية:

• أن متطلبات حوكمة الشركات مرتبطة بدرجة كبيرة بمدى تطبيق أو الاعتماد على الشفافية والإفصاح المحاسبي؛

• أن جهود المنظمات الدولية في تطوير مبادئ حوكمة الشركات انصب على الاهتمام بالآليات المحاسبية بصفة عامة، وبالشفافية والإفصاح بصفة خاصة؛

• وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق فيها يجب أن تتمتع بكل المبادئ المتعارف عليها كالشفافية، القابلية للمقارنة...؛

• تسعى حوكمة الشركات من خلال مجموعة من المعاهد، من أجل تعزيز الجودة في المعلومة المحاسبية؛

• كما لا ننسى التأثير الكبير للتكنولوجيا والبرمجيات التي تسعى الحوكمة لاستغلالها، نظرا لما توفره من مزايا لمتخذي القرار، كسرعة الحصول على المعلومة، توفر المعلومات حسب رغبة مستخدميها...؛

• وأخيرا وكما للتكنولوجيا دور مهم وفعال لإعطاء المعلومة الجودة فبدوره يحمل مخاطر قد تؤثر سلبا على جودة المعلومة المحاسبية ومنه تفقد الثقة في مضمونها لذا تسعى دائما للتصدي للمخاطر.

الاحالات والمراجع:

1. إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤوليات الشركات غير الوطنية وغسيل الأموال، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 160.
2. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات " المفاهيم، المبادئ، التجارب " تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص: 03.
3. الرفاعي إبراهيم مبارك: دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 2002، ص 87.
- 4 . Oliver Williamson, **The Mechanisms of Governance**, Oxford University Press Inc, New York, 1996, p:12.
- 5 . محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، ورقة مقدمة إلى مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية ماي 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص: 07.
- 6 . طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص 23.
- 7 Organization of Economic Cooperation and Development (OECD), **Using the OECD Principles of Corporate Governance: A Boardroom Perspective**, OECD Publication, Paris, 2008, p101.
8. حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، اليازوري، عمان، 2013، ص ص: 65-73.
- 9 موسي سهام وخالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، يومي 6-7 ماي 2012، ص: 6.
- 10 طارق عبد العال حماد: مرجع سبق ذكره، ص 48.
- 11 كينيث أ. كيم وآخرون، ترجمة: محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر عنان، حوكمة الشركة الأطراف الراصدة والمشاركة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 161.
- 12 نفس المرجع السابق، ص ص: 161 – 174.
- 13 عبد المطلب عثمان محمود، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات، الدار الجزائرية للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص: 163.
- 14 نفس المرجع السابق، ص ص: 163-164.
- 15 كاثرين كوشتا هيلينج، ترجمة سمير كريم، كيفية استخدام نظم التصنيف وقوائم التقسيم لتعزيز الحوكمة الجيدة للشركات، عن كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2003، ص ص: 174-176.
- 16 محمد مصطفي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70-71.

17 عبد المطلب عثمان محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

18 نفس المرجع السابق، ص: 164.

19 علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص: 86-88.

20 محمد شريف توفيق، مقترح قياس مدى الالتزام بتطبيق القواعد التنفيذية للافصاح والشفافية في مبادئ حوكمة الشركات، <http://mstawfik.bizhoting.com>

21 نفس المرجع السابق.